

Distr.: General  
19 December 2016  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة وضع المرأة

الدورة الحادية والستون

١٣-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني

بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين

للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:

المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في

القرن الحادي والعشرين"

## الجوانب المعيارية من عمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتتمكين المرأة

تقرير وكيل الأمين العام/المديرة التنفيذية هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين  
الجنسين وتمكين المرأة

موجز

يقدم هذا التقرير موجزا للجوانب المعيارية من عمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة  
بين الجنسين وتمكين المرأة، ومساهمة الهيئة في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة  
والفتاة في العمليات الحكومية الدولية. ويقدم أيضا معلومات عن الطرق التي ساهمت بها  
الهيئة في تنفيذ التوجيه المقدم من لجنة وضع المرأة بشأن السياسات العامة.

\* E/CN.6/2017/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

130117 110117 16-22456 (A)



## أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير، الذي أعد عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤، لمحة عامة عن الأعمال التي اضطلعت بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) دعماً لإعداد مجموعة شاملة من القواعد والسياسات والمعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢ - وبدأ العمل، في عام ٢٠١٦، بشأن تنفيذ النتائج الحكومية الدولية التاريخية التي اعتمدت في عام ٢٠١٥، وهي الإعلان السياسي المعتمد بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (انظر E/2015/27، القرار ١/٥٩)، وإطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٨٣، المرفق الثاني)، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (قرار الجمعية العامة ٦٩/٣١٣، المرفق)، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، واتفاق باريس الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته الحادية والعشرين (انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١)، وقرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بشأن المرأة والسلام والأمن المتخذ استجابة للدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وهذه النتائج زادت من تعزيز الالتزام العالمي بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وتشكل مقترنة اتفاق المساواة بين الجنسين. واستفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من هذا الزخم المتجدد لتقديم الدعم الفني والتقني إلى الدول الأعضاء في صياغة وتعزيز التوجيهات بشأن السياسات العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، بما في ذلك في المجالات التي لم تشهد إدماج المنظور الجنساني.

٣ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم الفني فيما يتعلق بجميع جوانب عمل لجنة وضع المرأة، بما في ذلك في العملية التي أفضت، في آذار/مارس ٢٠١٦، إلى اعتماد استنتاجاتها المتفق عليها بشأن تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة (انظر E/2016/27)، التي تحدد خارطة طريق لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية. وساعدت الهيئة بتقديم الدعم المعياري إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والعمليات الحكومية الدولية المواضيعية في زيادة الاهتمام الذي يولي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة وزيادة إدماج المنظور الجنساني في الوثائق الختامية لتلك الهيئات والعمليات. وتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تعتمد على التبرعات من أجل الاضطلاع بولايتها المتصلة

بتقديم الدعم المعياري، كما أشارت إلى ذلك الجمعية العامة (انظر قرار الجمعية العامة  
١٣٣/٧٠)

## ثانياً - تعزيز العمل المعياري بشأن المساواة بين الجنسين

٤ - يعرض الفرع الثاني لمحة عامة عن الدعم الذي قدمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز قواعد ومعايير المساواة بين الجنسين في لجنة وضع المرأة، والجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

### ألف - لجنة وضع المرأة

٥ - دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوصفها الأمانة الفنية للجنة وضع المرأة، جميع جوانب عمل اللجنة التي تؤدي دور هيئة تقرير السياسات العالمية الرئيسية المعنية بوضع المعايير العالمية وصياغة السياسات من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة وتعزيز حقوق الإنسان الواجبة للمرأة في جميع أنحاء العالم.

٦ - ونظرت اللجنة في دورتها الستين في الموضوع ذي الأولوية الذي كان هو "تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة". وقد أكد الأمين العام، في تقريره عن هذا الموضوع ذي الأولوية (E/CN.6/2016/3)، الذي أعدته هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وتمتعهن بحقوق الإنسان هي عناصر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة. وشدد الأمين العام على أنه ينبغي أن يعزز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المساواة الفعلية للنساء والفتيات، وأن يستهدف أوجه عدم المساواة المتعددة والمتداخلة من أجل عدم إغفال أي أحد.

٧ - وقدمت الهيئة المشورة الفنية والتقنية أثناء التفاوض على الاستنتاجات المتفق عليها بشأن الموضوع ذي الأولوية. وسلمت اللجنة في استنتاجاتها المتفق عليها بأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية يتطلب تعجيل العمل على الالتزامات الحديثة العهد والالتزامات الطويلة الأجل المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وتمتعهن بحقوق الإنسان. وحددت اللجنة في الاستنتاجات المتفق عليها ظروف التمكين اللازم توفرها على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من أجل تعزيز تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية. ووفرت التوجيه لأصحاب المصلحة، بما فيهم المجتمع المدني والمنظمات النسائية، بشأن تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية، وزيادة الاستثمار في النهوض بالمساواة بين الجنسين وزيادة التمويل المكرس لها،

وتعزيز مراعاة الاعتبارات الجنسانية في جمع البيانات وفي أعمال المتابعة، وتعزيز الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار في جميع المجالات. ودعت اللجنة الحكومات إلى تعزيز صلاحيات وقدرات الآليات الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بغية دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإلى تعزيز اتساق وتنسيق الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين مع الوكالات الحكومية ذات الصلة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. ودعت أيضا هيئة إلى مواصلة أداء دور مركزي في دعم التنفيذ الكامل والفعال والمعجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة عام ٢٠٣٠. وقد أحالت اللجنة استنتاجاتها المتفق عليها بوصفها مساهمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٨ - واستنادا إلى الاستنتاجات المتفق عليها، حددت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عشرة محاور عمل لدعم الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية، وهي: الإلهام، والتطبيق، وعدم التجزئة، والشمول، وإرساء المؤسسات، والاستثمار، والإعلام، والابتكار، والتأثير.

٩ - ونظرت اللجنة في موضوع استعراضها وهو "القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنع وقوعها"، وقامت بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدت في دورتها السابعة والخمسين (انظر E/2013/27). وأعدت الهيئة تقرير الأمين العام عن موضوع الاستعراض (E/CN.6/2016/4)، الذي قدم موجزا عن الآثار والاتجاهات والثغرات والتحديات فيما يتصل بالإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني للقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنع وقوعها.

١٠ - واتخذت اللجنة أربعة قرارات في دورتها الستين بشأن برنامج عملها المتعدد السنوات؛ وحالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها، وإطلاق سراح النساء والأطفال الذين يؤخذون رهائن في النزاعات المسلحة، بمن فيهم من يُسجنون فيما بعد؛ والمرأة والطفلة وفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم التقني إلى ميسري القرارات المتعلقة ببرنامج العمل المتعدد السنوات والقرار المتعلق بالمرأة والطفلة وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

## باء - الجمعية العامة

١١ - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم المعياري للجمعية العامة من خلال إجراء البحوث وتحليل السياسات وإعداد التوصيات لتقارير الأمين العام، وتوفير الخبرات

الفنية والتقنية للدول الأعضاء. وبفضل هذه المساهمات، تمكنت الدول الأعضاء من مواصلة اتخاذ الإجراءات للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري.

١٢ - وأعدت الهيئة في ثلاثة تقارير للأمين العام مآذونا بتقديمها تناولت المواضيع التالية: تكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (A/71/209)؛ وتكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة (A/71/219)؛ والاتجار بالنساء والفتيات (A/71/223). وبعد سنة من الاجتماع المعقود بشأن الموضوع المعنون "اجتماع قادة العالم بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: التزام بالعمل"، الذي استضافته الهيئة وحكومة الصين في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، والذي قدم فيه ٧٢ رئيس دولة وحكومة تعهدات في هذا المجال، قدم ٢٤ بلدا إلى الهيئة معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات<sup>(١)</sup>.

١٣ - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم المعياري للدول الأعضاء في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز المنظور الجنساني في قرارات الجمعية العامة. وتبين من تحليل أجرته الهيئة بشأن إدماج المنظور الجنساني في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السبعين<sup>(٢)</sup> أن ٤٣ في المائة من قرارات الجمعية أدمجت منظورا جنسانيا. واستنادا إلى هذا التحليل، وجه الاهتمام إلى أعمال اللجنتين الثانية والثالثة نظرا لاتساع نطاق إضافة أو تعزيز المنظور الجنساني فيها. وفي هذا الصدد، حددت الهيئة أهداف رئيسية تتعلق بالمساواة بين الجنسين وقدمت الدعم إلى الدول الأعضاء خلال المفاوضات الخاصة بالاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. كما أن الهيئة كثفت أنشطتها في مجال التوعية بالمواضيع التي تتناولها اللجنة الأولى.

١٤ - وخلال الأسبوع الرفيع المستوى من الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مناسبتين جانبيتين رفيعتي المستوى. فقد أطلقت الهيئة شراكة جديدة بين القطاعين العام والخاص لدعم مبادراتها البرنامجية الرئيسية بشأن موضوع "عدم إغفال أي امرأة أو فتاة"، ستساعد في تعزيز استثمار الموارد والخبرات في إعداد

(١) انظر التزامات الدول الأعضاء: <http://www.unwomen.org/en/get-involved/step-it-up/commitments>.

(٢) يمكن الاطلاع عليه على هذا الرابط: <http://www2.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/how%20we%20work/intergovsupport/ga71-infographic-2-genderperspectiveinga70resolutions-en.pdf?v=1&d=20160929T183223>

واستعمال البيانات الجنسانية. وفي إطار المبادرة، ستساعد الهيئة البلدان في وضع سياسات قائمة على الأدلة ومحددة الأهداف من أجل التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة وتتبع التقدم المحرز فيها. وفي هذه المناسبة، قدم أصحاب المصلحة تعهدات بتحسين عملية جمع واستخدام البيانات الجنسانية وتعهدوا بتقديم موارد مالية. والتزمت المكسيك بإنشاء مركز عالمي للامتياز في الإحصاءات الجنسانية، بغية إجراء البحوث وإنتاج البيانات الجنسانية العالية الجودة. والتزمت أستراليا بأن تساهم بمبلغ ٦,٥ ملايين دولار والولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ ٥ ملايين دولار، دعماً للمبادرة.

١٥ - واستضافت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأمانة الفريق الرفيع المستوى المعني بالتمكين الاقتصادي للمرأة التابع للأمين العام مناسبة جانبية لعرض تقرير الفريق المؤقت المعنون "عدم تخلف أحد عن الركب: دعوة إلى العمل من أجل المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة". وهذا التقرير، الذي هو نتاج الجهود الجماعية لأعضاء الفريق وطائفة واسعة من أصحاب المصلحة من جميع أنحاء العالم، يحدد سبعة مبادئ رئيسية لتوجيه العمل في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، وهي: (أ) التصدي للأزمات السلبية والترويج لنماذج إيجابية يقتدى بها؛ و (ب) ضمان الحماية القانونية وإصلاح القوانين واللوائح التمييزية؛ و (ج) تقدير خدمات الرعاية والأعمال غير المدفوعة الأجر وتقليصها وإعادة توزيعها؛ و (د) تيسير توافر الأصول الرقمية والأصول المالية والأصول من الممتلكات العقارية؛ و (هـ) تغيير ثقافة وممارسات الأعمال التجارية؛ و (و) تحسين ممارسات القطاع العام في مجالي التوظيف والمشتريات؛ و (ز) تعزيز المكانة وإسماع الصوت الجماعي والتمثيل.

## جيم - مجلس الأمن

١٦ - شمل الدعم المعياري الذي قدمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى مجلس الأمن تحليل السياسات وإجراء البحوث للأعمال المواضيعية والمتعلقة ببلدان معينة، ومهام تقديم الخدمات، وتقديم الدعم للمشاركة المباشرة لممثلات المجتمع المدني في عمل المجلس.

١٧ - وفي عام ٢٠١٦، عقد مجلس الأمن مناقشته المفتوحة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن، التي ركزت على إجراءات اتخذتها الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في إطار متابعة الالتزامات والتوصيات المنبثقة عن استعراض عام ٢٠١٥ الرفيع المستوى بشأن تنفيذ قرار المجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بما في ذلك التوصيات والالتزامات

الواردة في الدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار المجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠)<sup>(٣)</sup>، وقرار المجلس ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، والتوصيات الصادرة عن الاستعراض ذي الصلة بشأن عمليات حفظ السلام (A/70/95-S/2015/446) وبشأن هيكل بناء السلام (A/69/968-S/2015/490). ونوقشت أيضا الخطوات المقبلة للنهوض بجدول الأعمال، مع مراعاة التهديدات والتحديات الجديدة التي ظهرت، بما في ذلك الانتشار المستمر للإرهاب والتطرف العنيف والآثار المترتبة عليهما. ونسقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بدعم من اللجنة الدائمة المعنية بالمرأة والسلام والأمن، إعداد تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2016/822)، تم الاسترشاد بها في المناقشة. وبالإضافة إلى المناقشة المفتوحة السنوية، قدمت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في ليبيريا في ١٧ آذار/مارس وبشأن دور المرأة في منع نشوب النزاعات في أفريقيا في ٢٨ آذار/مارس.

١٨ - وفي القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، أنشأ مجلس الأمن فريق خبراء غير رسمي معني بالمرأة والسلام والأمن بوصفه آلية متابعة للاستعراض الرفيع المستوى لعام ٢٠١٥. ودعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها أمانة فريق الخبراء، كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات السلام، ومنظمات المجتمع المدني إلى الاجتماع لتقديم إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن الشواغل الخاصة بكل من الجنسين وأولوياتهما في الحالات المدرجة على جدول أعمال المجلس. وفي عام ٢٠١٦، اجتمع فريق الخبراء لمناقشة التطورات في أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى والعراق ومالي، وساهم في إرساء نهج أكثر انتظاما لإدماج مسائل المرأة والسلام والأمن في عمل المجلس.

١٩ - وقد أسهمت استعراضات السلام والأمن لعام ٢٠١٥ في القبول المتزايد للدور المحوري للمرأة بوصفها من بناء السلام ولاتخاذ إجراءات أكثر حزما لمنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له. ومن نتائج الدراسة العالمية والاستعراض الرفيع المستوى لعام ٢٠١٥ إطلاق الأداة التحفيزية العالمية في مجال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، التي تسعى إلى معالجة بعض الثغرات في التمويل تحول دون إحراز تقدم في تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. وفي عام ٢٠١٦، دعمت الأداة التحفيزية العالمية مبادرات لبناء السلام تركز على النساء في العديد من البلدان.

(٣) Radhika Coomaraswamy, *Preventing Conflict, Transforming Justice, Securing the Peace: A Global Study on the Implementation of United Nations Security Council Resolution 1325 (UN -Women, 2015)*, وهو متاح على الرابط التالي: <http://wps.unwomen.org/~media/files/un%20women/wps/highlights/unw-global-study-1325-2015.pdf>

٢٠ - ولا تزال تترتب على الإرهاب والتطرف العنيف آثارٌ مدمرةٌ يتضرر منها الرجال والنساء بصورة مختلفة. وطلب مجلس الأمن إلى هيئات مكافحة الإرهاب، في القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، إدراج مسألة الاعتبارات الجنسانية بوصفها مسألة شاملة لعدة قطاعات وحث الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة على إجراء البحوث بشأن العوامل التي تدفع إلى التطرف، والآثار المترتبة على استراتيجيات مكافحة الإرهاب فيما يتعلق بحقوق الإنسان الواجبة للمرأة وبالمنظمات النسائية. وأفضت الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق والاتساق في هذا المجال إلى قيام فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بإنشاء فريق عامل معني باعتماد نهج مراعي للاعتبارات الجنسانية في منع الإرهاب والتصدي له، ترأسه هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٢١ - وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدور هام في النهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن بإتاحة خبرتها التقنية في قضايا المساواة بين الجنسين للجهات الفاعلة الرئيسية الداعمة لعمليات السلام وجهود الوساطة، وبإيفاد خبراء جرائم العنف الجنسي والجنساني للمشاركة في التحقيقات الدولية التي تجريها لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق، وبتقديم الدعم لوضع وتنفيذ خطط عمل واستراتيجيات وطنية وإقليمية بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، اعتمد ٦٣ بلداً خططاً من هذا القبيل، أي بزيادة قدرها ١١ بلداً قياساً إلى عام ٢٠١٥.

## دال - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٢ - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية وتقديم الدعم المعياري لها. وأسهمت بحوث الهيئة وتحليلها للسياسات وتوصياتها في تقارير الأمين العام وخبرتها التقنية والموضوعية في زيادة الاهتمام بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في مداورات هذه الهيئات ونتائجها.

٢٣ - وعلى غرار ما قامت به في السنوات السابقة، أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة (انظر E/2016/57). وفي ذلك التقرير، قيم الأمين العام التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وفي تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. واستنتج أن خطة العمل على نطاق المنظومة لا تزال، في عام ٢٠١٥، تحفز على إحراز التقدم في تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وزادت نسبة التقديرات التي تشير إلى الوفاء بالمتطلبات أو تجاوزها بـ ٢٦ نقطة مئوية بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥، لتصل في المجموع إلى



٥٧ في المائة. وسجل التقدم مؤخرًا بوجه خاص في مجالات تنمية القدرات، ووضع السياسات والتخطيط، وتتبع الموارد. وأشار أيضا إلى أن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وكذا البرامج المشتركة أثبتت أنها عناصر أساسية للتنسيق في منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري في الأنشطة التنفيذية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

٢٤ - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم التقني إلى الدول الأعضاء خلال عملية التفاوض بشأن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢/٢٠١٦ المتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها. وأهاب المجلس بمنظومة الأمم المتحدة إلى الإسراع بتعميم مراعاة منظور جنساني على نحو كامل وفعال، بما يتفق مع الأهداف والغايات المتعلقة بالمساواة الجنسانية الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأعربت الدول الأعضاء عن قلقها الشديد إزاء عدم إحراز تقدم نحو تحقيق التوازن بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في المستويات العليا ومستوى تقرير السياسات. وسيسهّم القرار في التنقيح الجاري لخطة العمل على نطاق المنظومة. ويتوقع أن تكون المرحلة التالية من الخطة موضع التطبيق في عام ٢٠١٨ وستساعد منظومة الأمم المتحدة في تتبع التقدم المحرز نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٢٥ - وأعطت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أولوية عالية للمشاركة في الدورة الافتتاحية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية. وأسهمت الهيئة، بصفتها عضواً في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، في التقرير الافتتاحي لفرقة العمل المعنون "خطة عمل أديس أبابا: رصد الالتزامات والإجراءات"، الصادر في آذار/مارس ٢٠١٦. وعرضت فرقة العمل في التقرير إطار الرصد ومصادر البيانات التي يتعين استخدامها لإجراء التقييمات السنوية للتقدم المحرز. وتناولت أيضا ما يواجهه من تحديات في رصد الالتزامات حسب نوع الجنس في خطة عمل أديس أبابا، وحددت ما هو متاح حاليا من مصادر البيانات. وللإشارة فإن رصد الميزنة المراعية للمنظور الجنساني سيسهم في إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وشاركت الهيئة في اجتماع المائدة المستديرة الذي نظمه المنتدى بشأن إطار عالمي للتنمية المستدامة، حيث أبرزت أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في صياغة وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية أمر أساسي لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وأبرزت أيضا أن من شأن ترسيخ نهج مراعاة المنظور الجنساني في المالية العامة أن يساهم في تحقيق هذه الغاية، من خلال وسائل تشمل الميزنة وسياسات الاقتصاد الكلي وتتبع النفقات العامة في جميع القطاعات. وشجعت

الهيئة الدول الأعضاء على الالتزام بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا الطوعية بشأن تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تمويلاً يُفضي إلى التحول وعلى الإبلاغ عن تنفيذها.

٢٦ - وفي عام ٢٠١٦، انعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في أول اجتماع له منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونظراً لما ورد في الاستنتاجات المتفق عليها التي خلصت إليها لجنة وضع المرأة من تأكيد على أهمية المنتدى في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو يراعي المنظور الجنساني، فإن هيئة الأمم المتحدة للمرأة دأبت على تقديم الدعم المعياري إلى الدول الأعضاء في التحضير للمنتدى. وفي مناسبة جانبية عقدتها الهيئة خلال الجزء المتعلق بالتكامل من أعمال المجلس في أيار/مايو ٢٠١٦، بمشاركة رئيس اللجنة، عرض المشاركون السبل التي يمكن من خلالها للدول الأعضاء أن تدمج المنظور الجنساني في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني. واغتنت الهيئة أيضاً هذه المناسبة الجانبية لإبراز الفرص المتاحة لإدماج المنظور الجنساني في الاستعراضات الوطنية الطوعية وتوقعات أصحاب المصلحة في هذا الصدد، تمشياً مع الالتزام بتعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل منهجي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ودفعت هذه الجهود عدداً كبيراً من الدول الأعضاء إلى تناول المنظور الجنساني في العروض الطوعية الوطنية. ومن المتوقع أن تزيد الدروس المستفادة في الدورة من تعزيز مراعاة المنظور الجنساني في العروض الطوعية الوطنية خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٧.

٢٧ - وقدمت الهيئة الدعم الفني للدول الأعضاء خلال المفاوضات بشأن الإعلان الوزاري (E/HLS/2016/1). وفي هذا الإعلان، الذي يوفر توجيهات للدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، أعاد الوزراء والممثلون السامون تأكيد التزامهم بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بوسائل منها التعميم المنهجي لمراعاة المساواة بين الجنسين في تنفيذ جميع أهداف وغايات خطة عام ٢٠٣٠.

٢٨ - وفي أعقاب مشاركة الهيئة ومساهمتها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، واصلت مشاركتها النشطة في بحث هذه المسألة خلال الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ودعت الهيئة إلى إدماج منظور جنساني أقوى في نتائج هذا الجزء، وبخاصة إدراج الالتزامات الأساسية الخمسة بشأن المساواة بين الجنسين التي حُددت خلال المؤتمر. واستجابة لذلك، اتخذ المجلس القرار ٩/٢٠١٦ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، الذي يتضمن التزامات جديدة بشأن المساواة بين الجنسين والمساعدة الإنسانية بما في ذلك في مجالات مشاركة المرأة،

وخدمات الصحة الجنسية والإبجابية، والعنف الجنسي والجنساني، والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس، والتوازن بين الجنسين في تكوين الموظفين العاملين في المجال الإنساني، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مراحل الاستجابة الإنسانية. وتشكل هذه النتيجة أساساً متيناً تستند إليه الهيئة في مواصلة عملها في هذا المجال.

٢٩ - وقدمت الهيئة الدعم المعياري إلى اللجان الفنية الأخرى التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية زيادة تعزيز تعميم المنظور الجنساني وتعزيز الدور الحفاز للجنة وضع المرأة. وتحقيقاً لهذه الغاية، شاركت الهيئة في حلقة النقاش بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في ضوء اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المعقودة خلال الدورة الرابعة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية. وخلال هذه المناسبة، استفاضت الهيئة في التطرق للحاجة إلى تعزيز المنظور الجنساني في مجال السياسات المتعلقة بالإعاقة، استناداً إلى المساهمة التي قدمتها لجنة وضع المرأة في هذا الصدد.

٣٠ - وساهمت الهيئة في المناقشة المواضيعية التي جرت خلال الدورة الخامسة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وحددت فرص إدماج منظور جنساني أقوى في قرار اللجنة ٢/٢٥ (انظر E/2016/30) بشأن تعزيز المساعدة القانونية، بوسائل منها إقامة شبكة من مقدمي المساعدة القانونية. وتبين جهود الهيئة للنهوض بمنظور جنساني أقوى في قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧/٢٠١٦ بشأن العدالة التصالحية في المسائل الجنائية و ١٨/٢٠١٦ بشأن اتباع نهج كُلية في منع جرائم الشباب.

٣١ - وشاركت الهيئة، جنباً إلى جنب مع رئيس لجنة وضع المرأة، في مناسبة جانبية نظمتها لجنة المخدرات في دورتها التاسعة والخمسين المستأنفة، بشأن تقديم الدعم المشترك لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، استندت إلى قرار لجنة المخدرات ٥/٥٩ بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج المتصلة بالمخدرات.

## ثانياً - النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال العمليات المعيارية الدولية المواضيعية وغيرها

٣٢ - أسهم اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والالتزام المقطوع بتعميم المنظور الجنساني على نحو منهجي في تنفيذها في إعطاء مزيد من الزخم للدعم المعياري الذي تقدمه الهيئة وجهود التواصل والدعوة التي تبذلها في إطار طائفة من العمليات الحكومية الدولية. وقدمت الهيئة أدلة وأمثلة للممارسات الجيدة والاستراتيجيات الفعالة التي يمكن الاستناد إليها

من أجل إدراج المنظور الجنساني في المناقشات والنتائج التي يتم التوصل إليها، وجمعت أصحاب المصلحة من أجل تبادل الآراء. وقد أسفرت الجهود المبذولة عن تحقيق مكاسب هامة لصالح المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وتمتعهن بحقوق الإنسان في الإطار المعياري، كما ساهمت في تعزيز أسس التنفيذ على الصعيد الوطني. ويتناول الفرع التالي بإيجاز المجالات الرئيسية التي قدمت فيها الهيئة الدعم.

## ألف - الخطة الحضرية

٣٣ - منذ عام ٢٠١٤، والهيئة تولي اهتماماً كبيراً للعمليات التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث). وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات باعتبارهما عنصراً رئيسياً في الخطة الحضرية الجديدة، تعاونت الهيئة تعاوناً وثيقاً مع الشركاء، من بينهم كيانات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، وعقدت العديد من المناسبات على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقدمت الهيئة الدعم المعياري إلى الدول الأعضاء وأطلعتها على خبرتها الفنية في أثناء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الخطة الحضرية الجديدة. وعلى وجه الخصوص، أصدرت الهيئة تحليلاً بعنوان "المساواة بين الجنسين والخطة الحضرية الجديدة" يركز على فرص إقامة مدن مستدامة ومراعية للاعتبارات الجنسانية تقوم فيها المرأة بدور رئيسي في صنع القرارات، وأكدت فيه أن تحقيق الخطة الحضرية الجديدة سوف يتطلب تعزيز التمويل والاستثمارات المراعية للاعتبارات الجنسانية وتحسين توافر البيانات العالية الجودة المصنفة حسب نوع الجنس والعمر.

٣٤ - وتجسد الخطة الحضرية الجديدة التزاماً من الحكومات بتعزيز استيعاب الجميع وكفالة أن يتمكن جميع السكان، دون تمييز من أي نوع، من السكن في مدن ومستوطنات بشرية عادلة وآمنة وصحية ومستدامة يمكن التنقل فيها بسهولة ويمكن الحصول على السكن فيها بتكلفة ميسورة. وتتضمن الخطة رؤية مشتركة لمدن ومستوطنات بشرية تشهد تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بوسائل منها كفالة المشاركة المتساوية في مراكز صنع القرار والعمل اللائق والمساواة في الأجر عن العمل المتساوي أو العمل المتساوي القيمة، ومنع وإزالة جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة في الأماكن العامة والخاصة. والتزمت الدول الأعضاء بتعزيز مراعاة الاعتبارات الجنسانية في سياسات الإسكان والسياسات المتعلقة بالأراضي والملكية، والتنقل والنقل، والحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود، وتعزيز النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية، في جميع مراحل السياسات وعمليات التخطيط الحضرية والإقليمية.

٣٥ - وفي الموئل الثالث، عملت الهيئة جنباً إلى جنب مع أصحاب المصلحة الآخرين على تعزيز مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وعلى وجه الخصوص، شاركت الهيئة في الجمعية النسائية وأيدت صياغة توصيات ملموسة للحكومات لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في المناطق الحضرية، وناقشت السبل الكفيلة بتفعيل تلك التوصيات ضمن منظومة الأمم المتحدة. وقدمت الهيئة إحاطة إلى رؤساء البلديات وغيرهم من المسؤولين المحليين بشأن الالتزامات الجديدة والطويلة الأجل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من أجل تعزيز إحراز التقدم على الصعيد المحلي.

٣٦ - وأثبتت المناسبة الجانبية حول موضوع "المدن الآمنة والمستدامة" التي نظمتها الهيئة أهمية مسألة سلامة النساء والفتيات في المدن. كما شاركت الهيئة في حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن موضوع "التصدي للجريمة في المدن: ربط خطة التنمية المستدامة بالخطة الحضرية الجديدة"، ودعت فيها إلى اتباع نهج كلي وشامل في تناول المسائل المتعلقة بالجريمة والعدالة، يتضمن منع العنف ضد المرأة والفتاة والمعاقبة عليه.

٣٧ - وفي أعقاب المؤتمر، عقدت الهيئة اجتماعاً لفريق من الخبراء بشأن قياس تمثيل المرأة في الحكومات المحلية، في إطار عمل الهيئة الهادف إلى وضع مقاييس موحدة لبعض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة الجنسانية. وناقش المشاركون النتائج التي توصلت إليها الهيئة في دراستها المتعلقة بالممارسات الحالية والثغرات القائمة على مستوى الرصد الإقليمي والعالمي لتمثيل المرأة في الحكومات المحلية. ونظروا في تعريف عملي لمصطلح "حكومة محلية" ليكون أساساً يستند إليه في منهجية جمع البيانات وتجريب دراسة استقصائية ذات صلة لجمع البيانات في اثنتين من المناطق.

## باء - المهاجرون واللاجئون

٣٨ - اغتنمت الهيئة الفرصة المتاحة لها للإسهام بخبرتها الواسعة في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالتعامل مع حركات التزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، الذي عقد في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وكان هذا الاجتماع جزءاً من سلسلة من المناسبات التي يتوقع أن تتوج بمؤتمر حكومي دولي في عام ٢٠١٨. وقد قدمت الهيئة إسهامات موضوعية لكفالة إدراج منظور جنساني أقوى في تقرير الأمين العام المعنون: "بأمان وكرامة: التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين" (A/70/59). وعقدت الهيئة جلسات إحاطة مشتركة ومناسبات جانبية، وأصدرت بيانات مشتركة مع اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تحث على تركيز مزيد من الاهتمام

على أبعاد المساواة بين الجنسين في التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين. وقبل انعقاد الجلسة العامة الرفيعة المستوى، أصدرت الهيئة بياناً مشتركاً مع المنظمة الدولية للهجرة يدعو الحكومات إلى إعادة تقييم سياساتها الوطنية في مجال الهجرة من أجل كفالة تطرقها صراحة لمواطني الضعف لدى النساء والفتيات المهاجرات، بما في ذلك ارتفاع مستوى تعرضهن للاستغلال والعنف، وكذلك افتقارهن إلى إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية.

٣٩ - وخلال المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (انظر قرار الجمعية العامة ١/٧١)، قدمت الهيئة دعماً معيارياً ومدخلات موضوعية وتقنية إلى الدول الأعضاء بشأن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان ومراعاة الاعتبارات الجنسانية في وضع سياسات الهجرة واللاجئين. واستندت الهيئة بفعالية إلى الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها لجنة وضع المرأة في دورتها الستين، وإلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي أقرت فيها الدول الأعضاء بمساهمات المهاجرات ودعت إلى تمكينهن. ويزيد من توطيد الإطار المعياري للمرأة والفتاة الالتزامات الصادرة عن ذلك المكرسة في إعلان نيويورك بشأن تعميم المنظور الجنساني وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات وحمايتهما، ومكافحة العنف الجنسي والجنساني الموجه ضد المهاجرات واللاجئات، بما في ذلك من خلال توفير إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية. وأقرت الدول الأعضاء أيضاً بالمساهمة الهامة والدور القيادي للمرأة في مجتمعات اللاجئين والمهاجرين، والتزمت بالعمل على ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة والفتاة في إيجاد الحلول والفرص المحلية.

٤٠ - وفي عام ٢٠١٦، ترأست الهيئة المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، وهي عبارة عن فريق مشترك بين الوكالات يضم ٢٠ كياناً من كيانات الأمم المتحدة، وتعد آلية التنسيق الرئيسية بشأن الهجرة الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة. وبهذه الصفة، ألفت وكالة الأمين العام/ المديرية التنفيذية للهيئة كلمة في الجلسة الافتتاحية للاجتماع العام الرفيع المستوى لتعرب عن التزام المجموعة بدعم الدول الأعضاء في تنفيذ إعلان نيويورك وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

## جيم - أقل البلدان نمواً

٤١ - أتاح استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى الشامل لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعدد ٢٠١١-٢٠٢٠ فرصة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لجلب خبرتها

التنفيذية إلى هذه العملية المعيارية. ويندرج ضمن مساهمة الهيئة في إجراء الاستعراض وعملية التفاوض ما اضطلعت به من أنشطة في أقل البلدان نمواً، عرضت في تقريرها عن المساواة بين الجنسين وبرنامج عمل إسطنبول.

٤٢ - وأصدرت الهيئة أدلة ودراسات إفرادية ورسائل رئيسية قبل انعقاد اجتماع الخبراء التحضيري الأول. ودعت الهيئة أيضاً إلى الحفاظ على الزخم للوفاء بالتزامات المساواة بين الجنسين المكفولة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، والاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الستين للجنة وضع المرأة في هذه المجموعة من البلدان.

٤٣ - وعرضت الهيئة النقاط الرئيسية التي يتعين اتخاذ إجراء بشأنها في اجتماع المائدة المستديرة المواضيعية بشأن التنمية البشرية والاجتماعية والحوكمة الرشيدة على جميع المستويات، المعقود في إطار استعراض منتصف المدة. علاوة على ذلك، استندت الهيئة إلى خبرتها التنفيذية في أقل البلدان نمواً لتسترعي الانتباه إلى حقوق واحتياجات النساء والفتيات في أقل البلدان نمواً، وكذلك إلى الفرص المتاحة هن، في العديد من المناسبات الأخرى، بما في ذلك بالتعاون مع كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ووجه الانتباه كذلك إلى الاستراتيجيات الرئيسية لمعالجة عوامل عدم المساواة ضد المرأة والفتاة، وإنشاء بيئة مواتية لتمكين النساء والفتيات في أقل البلدان نمواً.

٤٤ - وساعدت المشاركة المنتظمة والدعم المعياري الذي تقدمه الهيئة في توطيد المكاسب الهامة. فالإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعدد ٢٠١١-٢٠٢٠ (انظر قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٩٤، المرفق) يتضمن تعزيز المنظور الجنساني في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل وتوصياته بشأن اتخاذ إجراءات في المستقبل. وتتناول الوثيقة الختامية احتياجات النساء والفتيات في أقل البلدان نمواً، لا سيما في مجالات الزراعة، وتغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والتمكين الاقتصادي، والقيادة والمشاركة، والتعليم، والتمويل والشراكة العالمية، والفقير، وبناء القدرة الإنتاجية.

## دال - فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٤٥ - قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الدعم المعياري خلال التحضير للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بإجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام

بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقدمت الهيئة مساهمات موضوعية وتقنية في صياغة مشروع الوثيقة الختامية وأثناء عملية التفاوض في إطار الجهود الرامية إلى النهوض بالالتزامات فيما يتعلق بتلبية احتياجات النساء والفتيات في سياق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وتعزيزها. واستفادت هذه الجهود من الخبرة الموضوعية والتنفيذية للهيئة وعمل لجنة وضع المرأة في هذا المجال.

٤٦ - وتضمن قرار الجمعية العامة ٢٦٦/٧٠ المعنون "الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠"، التزام الدول الأعضاء بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في إطار الجهود الجارية للقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، وشمل هدفاً محدداً للحد من الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في صفوف المراهقات والشابات. كما أن الدول الأعضاء دعيت إلى تنفيذ خطط استراتيجية وطنية مراعية للاعتبارات الجنسانية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك من خلال تعزيز القيادة النسائية وإشراك المرأة في التصدي للإيدز ومعالجة أوجه التقاطع بين فيروس نقص المناعة البشرية والعنف ضد المرأة والممارسات الضارة. ودعيت الدول كذلك إلى تعزيز إمكانية حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهجا عمل يبيحان ووفقاً كذلك للوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما.

٤٧ - وخلال الاجتماع الرفيع المستوى، شاركت الهيئة في مناسبات لتوجيه مزيد من الاهتمام للأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وخلال حلقة نقاش بشأن موضوع "عدم ترك أي أحد خلف الركب: القضاء على الوصم والتمييز من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية والمجتمعات الشاملة للجميع" ركزت الهيئة على الأشكال المتقاطعة للتمييز وعدم المساواة التي غالباً ما تجعل المرأة والفتاة أكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ودعمت الهيئة أيضاً اجتماعاً بعنوان "ما تريده النساء" (#whatwomenwant)، دعا فيه قادة شباب من أفريقيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى قيادة منسقة لدفع عجلة التغيير لصالح النساء والفتيات فيما يتعلق بالتصدي للإيدز. وشدد القادة الشباب على الصلات بين فيروس نقص المناعة البشرية وقضايا المساواة بين الجنسين، مثل زواج الأطفال والعنف الجنساني، وحثوا الدول الأعضاء على كفالة مشاركتهم بطريقة



مجدية في صنع القرار وتعزيز أنشطة البحوث والابتكار التي تركز على المرأة والتي تقودها النساء.

## هاء - مشكلة المخدرات العالمية

٤٨ - عقدت الجمعية العامة في دورتها السبعين دورة استثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية أجرت خلالها استعراضاً شاملاً للتقدم المحرز في تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩ بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية. وفي الوثيقة الختامية المعنونة "التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال" (انظر قرار الجمعية العامة د-١/٣٠، المرفق)، تتناول الجمعية بعض الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات في سياق مشكلة المخدرات العالمية. وأقرت الدول الأعضاء بأهمية تعميم مراعاة المنظورين الجنساني والعمري في السياسات والبرامج ذات الصلة بالمخدرات، وشددت على أهمية البيانات المرتبطة بنوع الجنس، وأعربت عن التزامها بكفالة حصول النساء على خدمات الرعاية الصحية دون تمييز، بمن فيهن المحتجزات.

٤٩ - ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء في تعزيز الروابط بين السياسات الدولية المتعلقة بالمخدرات والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. واسترعت الهيئة الانتباه إلى الروابط بين مشكلة المخدرات العالمية وارتفاع حالات قتل الإناث والعنف الجنسي والاتجار بالنساء والفتيات، فضلاً عن ارتفاع معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى النساء اللاتي يتعاطين المخدرات عن طريق الحقن. وأعربت الهيئة أيضاً عن قلقها إزاء العدد المتزايد من النساء المسجونات بسبب جرائم تتعلق بالمخدرات، وكثير منهن يتعرضن للعنف الجنسي داخل السجون ويعانين من عدم الحصول على الرعاية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. ودعت إلى أن تتبع في جهود المراقبة الدولية للمخدرات نهج أكثر إنسانية وأكثر توازناً تقوم على حقوق الإنسان وتراعي الفوارق بين الجنسين وتركز على الصحة العامة.

٥٠ - وخلال الدورة الاستثنائية، سلطت الهيئة الضوء على الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في إطار مشاركتها في اجتماع المائدة المستديرة بشأن موضوع "المسائل الشاملة لعدة مجالات: المخدرات وحقوق الإنسان، والشباب، والمرأة، والأطفال والمجتمعات المحلية"، وفي عدد من المناسبات الجانبية. كما سلطت الهيئة الضوء على الفروق بين الجنسين فيما يتصل بأسباب وتبعات تورط النساء في قضايا المخدرات، بما في ذلك العقوبات الجنائية الشديدة التي لا تتناسب مع خطورة الجرائم التي يرتكبنها. وكشفت الهيئة أن هناك حاجة ماسة إلى تحسين فهم تأثير سياسات المخدرات على النساء وأسرهن، ودعت إلى أن تشمل

جميع جهود معالجة مشكلة المخدرات العالمية منح دور قيادي للمرأة وكفالة مشاركتها بصورة كاملة وفعالة وعلى قدم المساواة في جهود الوقاية والحد من الضرر وفي سائر الجهود والأنشطة.

## واو- تغير المناخ

٥١ - أسهم الدعم المعياري المطرد الذي تقدمه الهيئة في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في تحقيق إنجاز تاريخي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ عندما التزمت أطراف الاتفاقية، لأول مرة، باتفاق بشأن تغير المناخ. وتعهدت باحترام وتعزيز ومراعاة ما يقع على كل منها من التزامات فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وبالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، عند اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ. وينص اتفاق باريس أيضا على اتخاذ إجراءات مواءمة وتنفيذ أنشطة لبناء القدرات تراعي الاعتبارات الجنسانية. وبتحفيز من هذا الإنجاز، ضاعفت الهيئة جهودها لكفالة تنفيذ اتفاق باريس بما يراعي المنظور الجنساني وتشجيع اتخاذ الإجراءات المناخية المراعية للاعتبارات الجنسانية على جميع المستويات.

٥٢ - وفي عام ٢٠١٦، ساهمت الهيئة في المضي قدما في تنفيذ برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية (FCCC/CP/2014/10/Add.3، المقرر ١٨/م-أ-٢٠) باقتراح توصيات وبالمشاركة في حلقة عمل أثناء الدورة بشأن التكيف الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية، وبناء قدرات مندوبات الدول الأطراف في الاتفاقية وتدريبهن. ونظمت الهيئة سلسلة من الحوارات لتبادل المعارف مع موظفي أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ووكالات منفذة معينة في موضوع تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملية الاتفاقية الإطارية. وحدد المشاركون مداخل لإدماج المنظور الجنساني في مختلف مجالات العمل المواضيعية للاتفاقية الإطارية، وفي تنفيذ المقررات التي يتخذها مؤتمر الأطراف.

٥٣ - ومع انتهاء برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية إثر انقضاء مدته المحددة في عامين في نهاية عام ٢٠١٦، عرضت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خبرتها على الأطراف في الاتفاقية من أجل إعداد برنامج عمل جديد بشأن المسائل الجنسانية. وتشمل هذه المساهمة تقديم الدعم الفني والتقني إلى الأطراف والتعاون الوثيق مع أمانة الاتفاقية لبلورة عناصر مشروع مقرر بشأن برنامج عمل محسّن عن المسائل الجنسانية. وفي المقرر الصادر بشأن القضايا الجنسانية وتغيّر المناخ (FCCC/SBI/2016/L.37)، يورد مؤتمر الأطراف إجراءات ملموسة ترمي إلى تفعيل السياسات والتدابير المناخية المراعية للاعتبارات الجنسانية ويحدد مجموعة من التدابير الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مجالات عمل الاتفاقية.

وينص المقرر أيضا على وضع خطة عمل للشؤون الجنسانية من أجل كفالة تنفيذ الالتزامات القائمة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في مختلف مجالات العمل في إطار عملية الاتفاقية الإطارية. ويحدد أيضا تدابير ترمي إلى تحقيق هدف التوازن بين الجنسين وتعزيز مشاركة النساء، بما في ذلك على مستوى القواعد الشعبية، ومشاركتهم في عملية الاتفاقية الإطارية، بما يجعل عملية الاتفاقية رائدة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في العمليات الحكومية الدولية على الصعيد العالمي.

٥٤ - وفي الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف، المعقودة في مراكش، المغرب، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، سلطت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المزيد من الضوء على موضوع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بتيسير مشاركة مناصري المساواة بين الجنسين وخبراء المناخ على صعيد الحكومات والمجتمع المدني، والنساء المبتكرات، وانخراطهم في العمليات والمناسبات المتصلة بالاتفاقية، وتيسير أنشطتهم في إطارها. وعلى وجه التحديد، قدمت الهيئة الدعم إلى منتدى الابتكار التابع للتحالف العالمي للجنسانية والمناخ، وواصلت تقديم الدعم لجهود بناء القدرات وجهود التوعية للأوساط المعنية بشؤون المرأة والشؤون الجنسانية. وقدمت الهيئة دعما معياريا في الموقع وإسهامات موضوعية لإجراء المفاوضات، بفضل خبرتها وبالاستفادة من أعمالها التنفيذية في هذا المجال. واغتنت هذه الفرصة أيضا لعرض مبادراتها البرنامجية الرئيسية التي تتناول مسائل منها الزراعة القادرة على مواجهة آثار تغير المناخ، وعدم المساواة بين الجنسين في المخاطر. وتهدف هذه المبادرات إلى تسخير المنافع المتبادلة للمساواة بين الجنسين والإجراءات المتعلقة بالمناخ لغرض تحقيق التنمية المستدامة.

٥٥ - وعززت الهيئة إسهاماتها الموضوعية في العملية. وشمل ذلك إطلاع الأطراف على رسائل رئيسية لكي تسترشد بها في المفاوضات بشأن المقرر المتعلق بالقضايا الجنسانية وتغير المناخ. وبالتعاون مع مؤسسة ماري روبنسون للعدل المناخي، أصدرت الهيئة الطبعة الثانية من تقرير بحثي عن تحسين مشاركة المرأة في عملية الاتفاقية يحمل عنوان "الصورة الكاملة: كفالة اتباع نهج شامل لتحقيق هدف التوازن بين الجنسين في عملية الاتفاقية الإطارية". وتحدد التوصيات الواردة في هذا التقرير، والموجهة إلى مختلف الجهات صاحبة المصلحة، خطوات لتحقيق التوازن بين الجنسين، بما في ذلك من خلال تحديد أهداف ملموسة وتدريبية مقرونة بجدول زمنية محددة لكفالة مشاركة المرأة، ووضع التدابير الخاصة المؤقتة، وزيادة الفرص القيادية المتاحة للنساء في الهيئات القائمة، وتخصيص الموارد لتمويل مشاركة مندوبات الدول الأطراف في الاتفاقية. ويتضمن التقرير أيضا توصيات بشأن الإدماج المنهجي للمنظور الجنساني في عملية الاتفاقية، بما في ذلك وضع سياسة وخطة عمل

جنسانيتين تبيان مجالات النتائج ذات الأولوية، والأنشطة الرئيسية، ومؤشرات النجاح لكل من مجالات النتائج، والأطر الزمنية المحددة والجهات الفاعلة المسؤولة.

## زاي - حقوق الإنسان

٥٦ - قدمت الهيئة الدعم المعياري في الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان بغرض الترويج لتجسيد المنظور الجنساني، وذلك بطرق شتى منها تقديم الدعم للدول الأعضاء في الإعداد للاستعراض الدوري الشامل، وتقديم المساعدة لأصحاب المصلحة في إعداد تقاريرهم، والمساهمة في تقارير أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتقديم المداخلات في اجتماعات المجلس المكرسة للاستعراض الدوري الشامل، ودعم تنفيذ التوصيات. وتواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة توسيع نطاق تعاونها مع آليات أخرى للمجلس، مثل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بما في ذلك المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه. وواصلت الهيئة السهر على تزويد كل لجان التحقيق المنشأة بتكليف من مجلس حقوق الإنسان وتزويد جميع بعثات تقصي الحقائق وبعثات الخبراء، على نحو متزايد، بالخبرات المطلوبة في المسائل الجنسانية كي يتسنى لها إنجاز ولاياتها. وفي عام ٢٠١٦، شمل هذا الجهد توفير المحققين في الجرائم الجنسية والجنسانية للجان التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية، وبعثات تقصي الحقائق في ليبيا وجنوب السودان، ولجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان، وبعثات الخبراء في بوروندي وميانمار.

٥٧ - وبالتنسيق مع مفوضية حقوق الإنسان، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جميع المناطق. وقدم الدعم للدول الأطراف في مجال تقديم التقارير بموجب الاتفاقية، وفي التحضير للحوار البناء مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وفيما يتعلق بإعداد منظمات المجتمع المدني التقارير الموازية وإعداد التقارير التي تقدمها أفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى اللجنة. وقدمت الهيئة، من خلال برنامج عملها، مزيدا من الدعم لتنفيذ ومتابعة الملاحظات الختامية للجنة، بما في ذلك تجسيد توصيات اللجنة في القوانين والسياسات والبرامج الوطنية.

٥٨ - وشمل الدعم المقدم من الهيئة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في مجال إعداد التوصيات العامة الأعمال المتعلقة باللجوء إلى القضاء، والعنف ضد النساء، والمرأة الريفية. وبالشراكة مع مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أعدت الهيئة دليلا للممارسين بشأن لجوء المرأة إلى القضاء يتضمن التوصية العامة ٣٣ بشأن لجوء المرأة إلى القضاء (CEDAW/C/GC/33).

٥٩ - وشاركت الهيئة في تنظيم مناسبات جانبية خلال دورات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والاستعراض الدوري الشامل بشأن حماية الحق في العمل وحقوق الإنسان للعاملات المهاجرات، بمشاركة أعضاء اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. واستمرت الهيئة في دعم المبادرات التي تلقي الضوء على حالة النساء والفتيات ذوات الإعاقة في إطار تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وألقت الهيئة كلمة أمام لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقدمت لها إسهامات لكي تستنير بها في عملها الخاص بالتعليق العام ٣ بشأن النساء والفتيات ذوات الإعاقة. وشاركت الهيئة في مناسبة نظمت خلال الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

## رابعاً - دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنفيذ التوجيهات المتعلقة بالسياسات

٦٠ - واصلت الهيئة توطيد الروابط بين دعمها المعياري وأنشطتها التنفيذية في سبيل تعزيز تنفيذ الأطر المعيارية العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. ومن الأمثلة على هذا الجهود الدعم الذي قدمته الهيئة لتنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها والتناجج الأخرى الصادرة عن لجنة وضع المرأة. وقد استرشدت الهيئة في أعمالها التنفيذية بالإعلان السياسي الذي اعتمده اللجنة بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في عام ٢٠١٥، ولا سيما باستراتيجيات التنفيذ الستة الواردة فيه (انظر الفقرة ٦ من الإعلان السياسي): (أ) تعزيز تنفيذ القوانين والسياسات والاستراتيجيات والأنشطة البرنامجية؛ و (ب) توطيد وزيادة الدعم المقدم للآليات المؤسسية المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة؛ و (ج) إحداث تحول في المعايير التمييزية والقوالب النمطية الجنسانية؛ و (د) الزيادة بقدر كبير في الاستثمار من أجل سد الثغرات في الموارد، بوسائل منها تعبئة الموارد المالية من جميع المصادر؛ و (هـ) تعزيز المساءلة عن تنفيذ الالتزامات القائمة؛ و (و) النهوض ببناء القدرات، وجمع البيانات، والرصد والتقييم، والوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها.

٦١ - وفي البرازيل، قدمت الهيئة الدعم التقني إلى وزارة المرأة والمساواة بين الأعراق وحقوق الإنسان من أجل تعزيز تنفيذ الخطة الوطنية الثالثة للسياسات المتعلقة بالمرأة. وشمل ذلك تقديم الدعم للعملية التحضيرية للمؤتمر الوطني للسياسات المتعلقة بالمرأة، مما أسفر عن اعتماد مجموعة من الأولويات والتوصيات التي شكلت الاستراتيجية الجنسانية الوطنية في عام ٢٠١٦.

٦٢ - وفي تركمانستان، عززت الهيئة الالتزام المتجدد بتنفيذ السياسات والتشريعات الوطنية القائمة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من خلال إجراء حوارات مع قادة المنظمات العامة وأعضاء الهيئات البلدية. وفي أعقاب هذه الحوارات، اقترحت الجهات صاحبة المصلحة مبادرات ترمي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال إنشاء لجنة محلية، وتنظيم اجتماعات مع البرلمان وتوفير التدريب للمؤسسات الحكومية في هذا الصدد.

٦٣ - وفي إطار جهود مشترك للأمم المتحدة، دعمت الهيئة إصلاح الآلية المؤسسية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جورجيا. وبشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أعدت الهيئة مقترحات تقنية تتماشى ومنهاج عمل بيجين. وقدم الدعم استجابة للالتزام الذي تعهد به رئيس وزراء جورجيا في اجتماع قادة العالم بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الذي شاركت الهيئة في تنظيمه في عام ٢٠١٥، لتعزيز الآليات المؤسسية لتحقيق المساواة بين الجنسين عن طريق إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات تعنى بالمساواة بين الجنسين.

٦٤ - ودعمت الهيئة تعزيز الآليات المؤسسية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال توثيق التعاون بين الآليات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني النسائية. وفي العراق، شاركت الهيئة عن كثب مع المسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني النسائية ومناصري المساواة بين الجنسين في إيجاد مبادرة المرأة العراقية. واقترحت هذه المبادرة مجموعة مشتركة من الأولويات بشأن مسائل تتصل بالمصالحة والمشاركة السياسية للمرأة، ومكافحة نزعة التطرف والتطرف العنيف.

٦٥ - وبغية إحداث تحول في المعايير التمييزية والقوالب النمطية الجنسانية، قدمت الهيئة الدعم التقني للمركز الصيني لمكافحة الإيدز والأمراض المنقولة جنسيا والوقاية منها والمركز شترن لمكافحة الأمراض والوقاية منها من أجل وضع وتنفيذ برامج تدريب لمقدمي الرعاية الصحية بشأن كفاءة حصول المرأة على خدمات الرعاية الصحية مع التركيز بوجه خاص على التصدي لوصمة العار والتمييز اللذين تواجههما النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

٦٦ - ودعمت الهيئة الحكومات في تعزيز المساءلة عن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. ففي أفغانستان، قدمت الدعم التقني بشأن تنفيذ هذه الميزنة في السياسات الإنمائية، مما ساهم في إطلاق وزارة المالية استراتيجية وطنية بشأن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وفي رواندا، قدمت الهيئة الدعم التقني إلى مكتب رصد الشؤون الجنسانية في صياغة خطة لرصد وتقييم مدى تحقيق المساواة بين الجنسين لمساعدة المكتب في تقييم جودة نُهج الميزنة المراعية للمنظور

الجنساني التي تنفذها الوكالات الحكومية. ولمواصلة تعزيز المساواة عن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، دعمت الهيئة مكتب رصد الشؤون الجنسانية في تدريب البرلمانين في مجالات التحليل الجنساني، والتخطيط والميزنة من أجل بناء قدراتهم فيما يتعلق بتقييم بيانات الميزنة المراعية للمنظور الجنساني.

٦٧ - وخلال فترة تفشي فيروس إيبولا في ليبيريا، أدت الهيئة دوراً فعالاً في دعم تطوير مبادرات بناء القدرات للجماعات النسائية الوطنية. وركزت هذه المبادرات على تعزيز الجهود الوقائية في المناطق الريفية في ليبيريا، بما في ذلك اقتفاء أثر مخالطي المصابين والقيام بالإبلاغ والمتابعة مع الناجين من فيروس إيبولا. وتعاونت الهيئة مع وزارة الشؤون الجنسانية والأطفال والحماية الاجتماعية والمعهد الليبري للإحصاءات وخدمات المعلومات الجغرافية من أجل إجراء بحوث عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لفيروس إيبولا على النساء والفتيات في ليبيريا.

٦٨ - وفي مسعى لسد الثغرات القائمة في توافر البيانات والأدلة الجنسانية ذات النوعية الجيدة، يسرت الهيئة مبادرات ترمي إلى إضفاء الطابع المؤسسي على آليات جمع البيانات وتوافرها في كينيا. وقدمت المساعدة التقنية والمالية من أجل وضع الصيغ النهائية للمؤشرات المحلية والبلدية المراعية للمنظور الجنساني من أجل تمكين الجهات المنفذة للبرامج المحلية من تتبع حالة تنفيذ الغايات المتصلة بالشؤون الجنسانية. وفي كولومبيا، دعمت الهيئة جمع البيانات المصنفة حسب الجنس عقب الانتخابات المحلية لعام ٢٠١٥، بالتعاون مع السجل المدني الوطني والمجلس الانتخابي الوطني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن خلال جمع هذه البيانات ستصبح الأحزاب السياسية في كولومبيا في وضع أفضل لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة.

## خامساً - استنتاجات

٦٩ - في عام ٢٠١٦ واصل المجتمع الدولي توطيد اتفاهه الشامل والعالمي والتحويلي من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وباتت الآن أهداف المساواة بين الجنسين تولى الأولوية وتعمم بشكل منهجي أكثر في الأعمال المتصلة بالركائز الثلاث للأمم المتحدة والأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وستواصل الهيئة دعم تنفيذ هذه الأهداف على نحو تام وفعال وعلى جناح السرعة في إطار الاضطلاع بالدور المحوري الذي أسندته إليها الدول الأعضاء في هذا الصدد.

٧٠ - وقدمت الهيئة الدعم المعياري إلى الدول الأعضاء من أجل تعزيز المنظور الجنساني في الأطر المعيارية الحكومية الدولية من خلال تقديم الأدلة وتعزيز القاعدة المعرفية والدعوة والتواصل والتوعية وبناء الشراكات، وعن طريق جمع أصحاب المصلحة لوضع الاستراتيجيات بشأن النهوض بالأهداف المشتركة. كما واصلت الهيئة تعزيز نهجها المتكامل في مهام الدعم المعياري والتنسيق وأنشطتها التنفيذية على جميع المستويات وبناء أوجه التآزر بين هذه المهام. ونتيجة لذلك، قدمت الهيئة، من خلال وجودها القطري، الدعم بمزيد من الفعالية للتنفيذ الوطني للالتزامات فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وأوجدت المبادرات البرنامجية الرئيسية للهيئة المزيد من فرص التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين في تعزيز أهداف المساواة بين الجنسين. وتم كل هذا العمل على الرغم من استمرار نقص الموارد المخصصة لمهمة الهيئة لتقديم الدعم المعياري واعتمادها على التبرعات لتعزيز التعميم المنهجي لمراعاة المنظور الجنساني من أجل تحقيق الالتزامات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ ومنهاج عمل بيجين.

٧١ - وخطت الهيئة خطوات كبيرة في الاستفادة من الالتزامات التحويلية والشاملة المتعهد بها في عام ٢٠١٥ بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. ودعمت لجنة وضع المرأة في صياغة خارطة طريق لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية، وعقب ذلك استثمرت استثماراً فعالاً الاستنتاجات المتفق عليها دعماً لعمل الدول الأعضاء في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وتواصلت الهيئة تواصلًا مثمرًا مع الدول الأعضاء في العمليات الحكومية الدولية التي كانت تولي اهتماماً أقل لإدماج المنظور الجنساني، بما في ذلك تلك التي تتعلق بترع السلاح وسياسات المخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية.

٧٢ - وفي عام ٢٠١٧، ستقدم الهيئة الدعم الكامل للدول الأعضاء في صياغة الأطر المعيارية وتنفيذها ومتابعتها. وبالإضافة إلى مواصلة دعم الدول الأعضاء في عمليات متابعة النتائج، من قبيل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس، ستولي الهيئة الأولوية لوضع ميثاق عالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية. وستواصل دعم تنفيذ ومتابعة النتائج الحكومية الدولية الرئيسية لعام ٢٠١٦، مثل الخطة الحضارية الجديدة، بسبل منها التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. كما ستواصل الهيئة دعم الدول الأعضاء على الصعيد الوطني في إدماج الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة والخطط الاستراتيجية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وتعزيز تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من جانب أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.